قوله شاع اشارة الى ان الصدق وقد استعمل لغة ايضا في غير القول وهو العقد المطابق استعمالا غير شايع بالنسبة الى عموم الناس انما بالنسبة الى الخصوص فقد استعمله السادة الصوفية رضي الله عنهم اشتهارا فيما بينهم فان الصدق عندهم استوى السر والعلانية والظاهر والباطن بان لا تكذب احوالك العبد اعماله ولا اعماله احواله وجعلوا الاخلاص لازما له اعم فقالوا كل صادق مخلص وليس كل مخلص صادق قوله وقد يفرق الى اخره فيه اشارة الى تساوي معنى الحق حيث فسر بالحكم المطابق للواقع ومعنى الصدق وان الفرق بينهما اعتباري قوله يعتبر في الحق من جانب الواقع بان يكون المنظور اليه اولا في هذا الاعتبار هو الواقع ثم ينظر الى مطابقة الحكم له والمنظور اليه اولا في الاعتبار الثاني هو الحكم ثم ينظر الى مطابقة الواقع له قوله ومعنى حقيقته مطابقة الواقع اياه حقيقة الحكم بمعنى كونه بحيث يطابقه الواقع وصف له لكن لما كانت المطابقة نسبة بينه وبين الواقع لم يمكن وصف الحكم بها بلفظ مفرد لاستدعاء ذكر النسبة بين الشيئين ذكر طرفيها وعبر عنها بما في الشرح على وجه التسامح والاولى في التعبير ان يقال هي كون الحكم بحيث يطابقه الواقع قوله مابه الشيء هو هو الظاهر ان الضميرين المتصلين للشيء اي مابه ذلك الشيء مثلا ماهية الانسان حيوان ناطق وذلك هو الذي بسببه يكون الانسان انسانا فان قيل التعريف على هذا غير مانع اذ يصدق على العلة الفاعلية اجيب بان الفاعل مابه الشيء موجود لا مابه الشيء ذلك الشيء بناء على ان الماهيات ليست بجعل جاعل وهو مبني التعريف ايضا وقيل بل احد الضميرين للموصول والاخر للشيء فلا يتوهم ورود الفاعل على التعريف حينئذ لكن اورد على ظاهره بناء على هذا انه يصدق حينئذ على العرضي اذ يصدق على الضاحك انه مابه الانسان ضاحك فيكون التعريف غير مانع واما جعل هو بمعنى الاتحاد في المفهوم فخلاف المتبادر والاصطلاح وعلى ما قدمناه

اولا وهو المتجه فالاحسن ان يقال في التعريف مابه الشيء هو قوله مما يمكن تصور الانسان بدونه اي بالكنه اما تصوره بالوجه فقد يمكن بدون الذات ايضا فان قيل تعريف العرضي بانه ما يمكن تصور الذات بالكنه بدونه ويرد عليه اللوازم البينة بالمعنى الاخص اجيب بان ما ذكر لا يتعين كونه تعريفا للعرضي مساويا له كما يشير اليه قوله فانه من العوارض واذا لم يكن تعريفا لم يكن المستفاد منه تعريفا فلا ايراد قوله وقد يقال الى اخره هو الذي جرى عليه في المقاصد وقد اشار في هذا الشرح الى ان من الناس من لا يفرق بين الحقيقة والماهية ومنهم من يفرق بينهما وبين كل منهما وبين الهوية فرقا اعتباريا وزاد في شرح المقاصد انه قد يراد بالهوية الشخص اي الحقيقة الخارجية وقد يراد بها الوجود الخارجي انتهت فان قيل ما وجه التغاير بين قول شرح العقائد وباعتبار التشخص هويته وقول شرح المقاصد انه قد يراد بالهوية الشخص قلنا وجهه التغاير بين المسمى على ما في شرح المقاصد هو الماهية والتشخص جزء المسمى وعلى ما في شرح العقائد كمال المسمى التشخص ملاحظ في تسميتها هوية قوله والشيء عندنا اي معشر الاشاعرة لا ينكرون اطلاق الشيء حقا على ما يعم الموجود والمعدوم وحمل الشيء في عبارة المتن على هذا المعنى اولى لانه لا يتوجه معه السؤال الذي ذكره الشارح فلا يحتاج الى جوابه ولان السوفسطائية لا ينحصرون بالانكار حتى تأول الموجود فقط بل ينكرون المحسوسات والنظريات قوله والثبوت والتحقق والوجود والكون الفاظ مترادفة خالفه في شرح المقاصد في الثبوت والتحقق فجعلهما متغايرين لان المترادفين والفرق ان مفهوم اللفظين المترادفين واحد لوضعهما لمعنى واحد كالمنطلق والبر واللفظان المتساويان ما صدقهما واحد ومفهومهما مختلف كالناطق والضاحك قوله فان قيل فالحكم الى بالفا فيهما ليوكب التنبيه على تفرع السؤال عما سبق وهو مجموع امور ثلثة تعريف الحقيقة بانها مابه الشيء هو هو من حيث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)